ارض خراجية واما المالكية والحرث بارض الاخراج لاخراج لها
فالعبرة بمذهب الولي قال العدوي وخاصله ان الولي المالكي
يرفع للحاكم المالكي ليحكم باخراجها من مال صبي في عين
ومملوفة وعاملة وحرث بارض حوزلك خراجية واما في سائمة
وحرث بارض لاخراج لها فله اخراجها من غير رفع لحاكم قال
آخر شيخنا وكذلك اذا وجد الوصي خمرا في التركة فلا يرفعها الابعد
رفعه للحاكم لانه قد يرى تخليلها فيتضمنه اذا رفعها بنفسه قال
العدوي مفهوم كلامه انه يرفع الامر للحاكم وان كان مالكيا امره
بطرحها وان كان يرى تخليلها امره به لكن هذا اعتمد جهل مذهب
الحاكم واما مع علم مذهبه فان مالكيا ولا يحكي توليته من يرى
التخليل فانه يريقها بلا رفع واما ان كان متوليا او يحكي توليته
ووجد حاكم مالكي فيرفع الخلاف فلا يضمنه من يرى التخليل

فله اخراجها من غير رفع لحاكم كما مر والظاهر ان هذا اذا كان مذهب الولي عدم الاخراج ومذهب الصبي الاخراج ع

وندب للولي **اقراضه** مال المحجور اي دفعه لمن يعمل به وقراضا
بجزء من ربحه ليلا تفنيه النفقة والزكاة قالت عائشة
رضي الله عنها اتجروا في اموال اليتامى ليلا تاكلها الزكاة
و ندب للولي **ابضاع** اي دفع مال المحجور لمن يتجلب به بضاعة
من بلد اخر باجرة او مجانا لذلك **وكره عمله** اي الوصي بمال
المحجور قراضا او بضاعة باجرة ليلا يحابي نفسه بزيادة واما
عليه فيه مجانا فهو مندوب قال الخرشي وللوصي ان يدفع
مال محجوره لمن يعمل فيه قراضا بجزء من ربحه وبضاعة للاة ما لم
له في تنميته ماله ولا يجب عليه قال فيها وللوصي ان يعطي
ماله مضاربة ولا يجبر ان يفعل هو قلت فنفسه ابو الحسن ليلا
يحابي من نفسه اهـ والنهي في كلامها على الكراهة وبه
صرح ابن رشد قال العدوي قوله ولا يجب عليه بل يندب
فقول عائشة اتجروا في اموال اليتامى حمله ابن رشد على

الندب

الندب المذكور محمل كراهة عمله بنفسه اذا عمل به على الربح كما
اما اذا عمل به للتيامى على ان الربح كله لهم فذلك مستحب ولا ضمان
عليه **وكره** للوصي ايضا **اشتراؤه** لشيء **من التركة** لنفسه كما
في المدونة عن مالك والكراهة على بابها **و** ان اشترى شيئا منها
لنفسه **تعقب** بالنظر من الحاكم فان راه سدادا خليا عن المحاباة
امضاه والا رده وهذا المعتبر يوم العقد او يوم القسام قولان
رجح ابن رشد الثاني لانه احوط لمال اليتيم قال في التوضيح
ينظر الحاكم في قيمة ما اشتراه لنفسه هل زادت فيرده او لا
فيمضيه وهل تعتبر القيمة يوم البيع او الرفع او الحكم اقوال
حكاها في الشامل ثم قال وقيل يرده للسوق **الا يسيرا** قليلا
كشئ كحمار ونحوها بثلاثة دنانير **ومحه** القليل على
ما في الذ لا لا عليه وعبارة المختصر مع شب الا كحمار قل
ثمنها بينه في المدونة بثلاثة دنانير ويشتري بهما
الوصي او وكيله الحضري والسفراني اشهرها للبيع في المدينة
والبادية وهذا ليس شرطا وانما وقع في السؤال فلا يتغير
مفهومه وانما المقصود انتهاء الرغبات كما قاله ابو الحسن
وانما تلزم وصاية الوصي **بتحقق** مجموع امرين **موت**
للموصي **وقبول** من الوصي للوصاية فليس له ردها انما قبل بعدهما ع
الموت او القبول فله الرد قال في المختصر وشرحه لشب
وله عزل نفسه عن الوصية في حياة الموصي واطلاق
العزل عليه ما قبل القبول فيه مسامحة ولو قبل عليه الاصح
خلافا لعبد الوهاب وبعض المغاربة في قولهم انه اذا قبل
لم يجز له عزل نفسه ولو في حياة الموصي لانه كهبة بعض
منافعه لا بعدها اي القبول والموت اي بعد المتاخر منهما
فليس له عزل نفسه كان القبول قبل الموت او بعده زاد

Copyright © King Saud University